المرصد الانتخابي الأردني
JORDAN ELECTION OBSERVER
تقرير إخباري تحليلي يُعنى بالانتخابات النيابية لعام ٢٠٠٧، يصدر عن وحدة المتابعة الانتخابية، مركز الأردن الجديد للدراسات
A Regular Press Report Released by the Election Support Unit at Al Urdun Al Jadid Research Center on the 2007 Parliamentary Elections

العدد: 6، 29 تشرين الأول/ أكتوبر 2007 — No: 6, October 29, 2007

الافتتاحيـــة

الربط الإلكتروني وأشياء أخرى

* هاني الحوراني

من منا لا يتمنى لوزارة الداخلية النجاح في رهانها على مبادرة الربط الإلكتروني لمراكز وصناديق الاقتراع، بما يساعد على التحقق من الرقم الوطني للناخب ومن ادراج اسمه على سجلات الناخبين في الدائرة المعنية، ومن عدم تكرار الاقتراع؟!

لذلك نتطلع الى نجاح التجارب التي تجري حالياً على نظام الربط، عسى أن يزيد ذلك من فعالية وسلاسة اجراءات الاقتراع وعمليات فرز الأصوات واعلان النتائج بسرعة ودقة. وفي الوقت نفسه، فإننا نؤيد مبادرة وزارة الداخلية في اعتماد الربط الإلكتروني إلى جانب الوسائل التقليدية المجربة في الانتخابات السابقة، وليس بديلاً عنها، على الأقل في انتخابات 2007 النيابية.

إن استحداث أسلوب الربط الإلكتروني يذكر بضرورة الالتفات الى قضايا أخرى ذات صلة، ألا وهو الانسان او الموظف القابع وراء جهاز الكمبيوتر أو الفاكس أو الهاتف. ولنا عبرة في الايام القليلة الماضية مع بدء عملية تسجيل المرشحين، وكيف أن التكنولوجيا تسهل العمل بالتأكيد لكنها لا تلغي أو تمنع الخطأ البشري. فعلى سبيل المثال، نجد أن قوائم المرشحين المنشورة في الصحف اليومية الأربعة خلال الأيام الثلاث للترشيح، والمستقاة من مصادر وزارة الداخلية والمحافظات المختلفة تحتوي على اختلافات في المعلومات وتباينات في الأرقام بين كل صحيفة وأخرى، علماً بأن مصدرها واحد، في حين أن المسألة تتعلق بحوالي ألف مرشح وليس بعدة ملايين من الأصوات.

الربط الإلكتروني الذي نتمنى له النجاح يظل عملاً مناطاً بالحكومة، وهو يندرج في اطار تحسين الأداء، لكنه، بحد ذاته، ليس ضمانة لسلامة ونزاهة الانتخابات.

وهو بالتالي ليس بديلاً عن الضمانات الأخرى التي تمنع اساءة استعمال الصوت الانتخابي.

لذلك فإن الضمانة "الحسية" لعدم تكرار التصويت، ربما كانت في استعمال الحبر الخاص صعب الإزالة، عند ممارسة الاقتراع، فآثاره على الأصبع ترى بالعين المجردة ولا تُزال بسهولة في اليوم نفسه، فلماذا التعفف عن استخدامه؟!

مسألة أخرى هي ورقة الاقتراع. فإذا كنا قد "رُبطنا الكترونياً"، فلماذا يضطر المقترع لكتابة اسم المرشح بنفسه على ورقة الاقتراع، وهو أسلوب لم يعد يستخدم في غالبية الدول؟ ولماذا لا تعد قائمة اسماء المرشحين على ورقة الاقتراع ويمنحوا ارقاماً خاصة بهم، ليكتفي المقترع بوضع اشارة الى جانب اسم المرشح ورقمه (وحبذا ان تكون صورته أيضاً على الورقة). ان وجود أرقام وصور للمرشحين الى جانب اسمائهم لا يحد فقط من عملية الخلط بين الأسماء المتشابهة، وإنما يضبط عملية تصويت الأميين أيضاً، ويحول دون انتهاك مبدأ سرية الاقتراع عن طريق انتحال صفة الأمية، كما حصل في الانتخابات البلدية.

أما وقد باتت قوائم المرشحين النهائية معروفة، والمادة 30 من قانون الانتخاب المؤقت تمنح وزير الداخلية سلطة اقرار النموذج الخاص بالاقتراع، علماً بأن المادة المذكورة لا تحدد شكله أو تفاصيله. فإننا ندعو إلى اعتماد نموذج محدد يتضمن ارقام وأسماء المرشحين وصورهم، وبذلك، يكتفي المواطن بوضع الإشارة مقابل اسم المرشح الذي يرغب بالاقتراع لصالحه.

* مدير مركز الأردن الجديد للدراسات
والمنسق العام للتحالف المدني الأردني من أجل ديمقراطية الانتخابات
hhourani@ujrc-jordan.org

قراءة في التنافس الانتخابي على المقاعد المسيحية
في مجلس النواب الخامس عشر (2007/ 2011)

بلغ عدد المرشحين المتنافسين على المقاعد المسيحية التسعة في المجلس النيابي الخامس عشر 38 مرشحاً، من بينهم ثمانية نواب سابقين وأربعة نساء، ويتوزعون على ثمانية دوائر انتخابية، وذلك على النحو التالي:

الرقم	المحافظة	الدائرة	المقاعد المسيحية	عدد المرشحين	معدل التنافس/ المقعد المسيحي
1	العاصمة	عمان الثالثة	1	5	5
2	إربد	الثانية (لواء بني عبيد)	1	3	3
3	البلقاء	الأولى (العقبة ومأحص والفحيص)	2	8	4
4	الكرك	الأولى (القصبة)	1	3	3
		الثانية (لواء القصر)	1	4	4
5	الزرقاء	الأولى	1	4	4
6	مأدبا	الأولى (لواء القصبة)	1	5	5
7	عجلون	الأولى (القصبة)	1	6	6
المجموع		سبعة دوائر	9 مقاعد	38	4.2

ويلاحظ أن أعلى معدل تنافس هو في عجلون الأولى بوجود ستة مرشحين يتصارعون للفوز بمقعدها الوحيد. ويلي ذلك التنافس في عمان الثالثة ومأدبا الأولى بوجود خمسة مرشحين في كل منهما يتنافسون على المقعد الوحيد. ثم تأتي الزرقاء الأولى التي يتنافس فيها 4 مرشحين على المقعد المسيحي الوحيد. ويتساوى عدد المرشحين في كل من البلقاء والكرك، حيث يوجد 7 مرشحين في كل منهما يتنافسون على المقعدين المسيحيين لكل من البلقاء الأولى والكرك الأولى والثانية. أما عن طبيعة المرشحين المسيحيين وخلفياتهم السياسية والمهنية حسب الدوائر، فإننا نجد ما يلي:

الدائرة الثالثة لمحافظة العاصمة: يتنافس على المقعد المسيحي الوحيد فيها خمسة مرشحين، كان واحداً منهم فقط وهو عودة قواس، عضواً في مجلس النواب الرابع عشر عن ذات الدائرة، ورأس لجنة الشباب والتعليم في المجلس المذكور، وهو طبيب جراح.

أما المرشح الثاني فهو وهدان عويس، وهو مهندس ومقاول معروف، عمل في أمانة عمان قبل ان يلتحق "بدار الهندسة" سابقاً في الفترة (1967/ 2000)، وهو معروف كبعثي سابق، باتجاهه القومي، وروى سيرته الذاتية في كتاب "العودة إلى الهدأة"، وله مؤلفات أخرى مثل "نهضة الفكر في الغرب"، و "أزمة الفكر عند العرب". ويتنافس على المقعد المسيحي في الدائرة الثالثة، طارق سامي خوري، رئيس نادي الوحدات، وله خلفية حزبية سابقة كعضو في الحزب القومي السوري الاجتماعي. والى جانب هؤلاء ينافس على ذات المقعد رجلا أعمال آخرين، هما ثيودور حنا الدير وهو مقاول، ولم تعرف له ميول أو نشاطات سياسية سابقة. أما غازي فريد المشربش فهو مدير شركة ميرنا الصناعية التجارية وله نشاطات سابقة اجتماعية وسياسية، ويعتبر ناشطاً في حزب الخضر الأردني.

محافظة إربد: تقدم للمقعد المسيحي فيها ثلاثة مرشحين، أبرزهم النائب السابق راجي نور السعد حداد، وهو حاصل على الدكتوراة في إدارة الأعمال من الولايات المتحدة عام 1996، وخدم في عدة مواقع قيادية في القوات المسلحة الأردنية، آخرها مساعد رئيس هيئة الأركان للتخطيط عامي 1995 و 1996. وبعدها فاز في انتخابات المقعد المسيحي للدائرة الثانية عن محافظة إربد في المجلس الثالث عشر (1997/ 2001)، والرابع عشر (2003/ 2007). وإلى جانبه ترشح أيضاً سليم أمين أبو الشعر وهو حائز على درجة الماجستير في الاقتصاد، وكان يعمل في البنك المركزي. وليست له خلفيات حزبية. وهو نجل المحامي والصحفي المرحوم أمين أبو الشعر الذي رأس دائرة المطبوعات والنشر، وهو أيضاً شقيق د. هند أبو الشعر، استاذة التاريخ في جامعة آل البيت. كذلك ترشحت كاميليا يعقوب عماري على هذا المقعد، وهي مديرة سابقة لبنك الاسكان/ فرع الحصن، وتعتبر من الناشطات.

محافظة الزرقاء: من بين المرشحين الخمسة على المقعد المسيحي للزرقاء الأولى يعد بسام حدادين أحد النواب النجوم في المحافظة، وهو يرشح نفسه للمرة الخامسة، حيث شغل عضوية المجالس النيابية الأربعة الأخيرة (1989/ 2007).

وعُرف بخلفيته السابقة كأحد مؤسسي حزب الشعب الديمقراطي الأردني (حشد) وكأحد رموز ما يسمى "بالتيار الديمقراطي الاجتماعي". أما المرشحون الآخرون فهم ميلاد عواد، ويعمل في مجال المحاسبة والتدقيق والاستشارات الضريبية، وهو أيضاً أمين عام سابق لحزب الأ مة. ولا توجد خلفيات حزبية أو سياسية للمرشحين الأخيرين، وهما يعقوب غانم حداد ويعمل في التجارة، وهيثم اسكندر الشاعر، وهو موظف متقاعد من دائرة الأرصاد الجوية.

محافظة عجلون: كما سبق أن أشرنا فإن التنافس على المقعد المسيحي فيها هو الأعلى بين كافة الدوائر ذات المقاعد المسيحية في انتخابات المجلس الخامس عشر، حيث وصل عددهم إلى ستة مرشحين، من بينهم نائبان سابقان هما: وديع زوايدة، و د. رضا خليل حداد. ويحمل وديع زوايدة درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من الولايات المتحدة عام 1982، وهو رئيس لجنة مستثمري حدائق الملك عبد الله بعمان ورجل أعمال في مجال السياحة. أما رضا حداد فقد شغل عضوية المجلس النيابي الثالث عتشر (1997/ 2001)، درس طب الأسنان في اليونان، حيث تخرج عام 1976، وعمل في القوات المسلحة الأردنية مباشرة وحتى عام 1985. وكان عضواً في لجان المجلس المذكور للصحة والبيئة، والعمل والتنمية الاجتماعية. وينافس النائبين السابقين كل من: ميسون سلطي أيوب، وهي موظفة متقاعدة في الملكية الأردنية، د. يحيى حنا حداد، وهو طبيب جراحة عامة، وسمير هلال مقطش وجريس الربضي، ولم تُعرف لهؤلاء خلفيات سياسية أو في مجال العمل العام.

محافظة مأدبا: يتنافس على مقعد مأدبا المسيحي الوحيد خمسة مرشحين أبرزهم د. مصطفى الحمارنة، مدير مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية، كان قد ترشح في عام 1989 لانتخابات المجلس الحادي عشر عن ذات المقعد. وهو شخصية ليبرالية، تنقل من العمل الأكاديمي كأستاذ للتاريخ إلى رئاسة مركز الدراسات الاستراتيجية، وعمل قرابة العام في الديوان الملكي، في عهد جلالة المغفور له الحسين بن طلال، ثم شغل منصب رئيس مجلس إدارة الاذاعة والتلفزيون لأكثر من عام ليعود بعدها إلى إدارة مركز الدراسات الاستراتيجية. هذا، وينافس على ذات المقعد ثلاثة أطباء هم: د. سهيل فخري الطوال، وهو طبيب عام ومالك لفندق في عمان، كان قد ترشح عدة مرات لهذا المقعد، وهو مقرب من التيار اليساري. د. فارس ابراهيم جمعيان، وهو طبيب أسنان بدون خلفية سياسية. و د. رياض جريس سلامة اليعقوب، وهو طبيب عام في عشيرة العزيزات ويترشح للمرة الثالثة للانتخابات. وأخيراً يعمل المرشح الخامس أكثم خلف الحدادين في مجال المحاماة ولم تُعرف له خلفية سياسية.

محافظة الكرك: يتنافس على المقعد المسيحي للكرك الأولى ثلاثة مرشحين هم عبد الله سليمان الزريقات، وهو نائب سابق، كان قد تخرج من الكلية العسكرية الملكية قبل ان يخدم في الحرس الملكي الخاص، وبعد استقالته من القوات المسلحة التحق بشركة البوتاس وترشح لعدة دورات، وينافسه من نفس العشيرة فواز عبد الله خلف الزريقات، وهو رجل أعمال معروف، اشتهر بعلاقته الوثيقة بالعراق في عهد الرئيس الراحل صدام حسين، وهو يشرف على إدارة جريدة "الوحدة" الأسبوعية، قومية الاتجاه.

اما المرشح الثالث للمقعد المسيحي فهو مروان سميح الهلسة، وهو عضو في نقابة المهندسين الأردنيين ويحتسب على "القائمة الخضراء" فيها.

أما المرشحون للمقعد المسيحي في دائرة الكرك الثانية فقد وصل عددهم إلى أربعة مرشحين، ثلاثة منهم من آل حجازين هم: ميشيل الحجازين، وهو موظف حكومي سابق ويدير حالياً مكتب لتدقيق الحسابات، وليست له صفة حزبية. وترشح عن ذات العشيرة رائد ابراهيم حجازين، النائب السابق في المجلس الرابع عشر. وهو طبيب متخرج من الجامعة الأردنية، عمل في وزارة الصحة ومستشفى الكرك الحكومي ثم في كلية الطب في الجامعة الأردنية.

أما المرشح الثالث عن العشيرة، فهو اسحق عبد الله الحجازين، وهو مهندس ونائب مدير عام مؤسسة المدن الصناعية سابقاً. كذلك خاض الانتخابات على ذات المقعد ميشيل صالح خليل زيادين، وهو موظف حكومي سابق.

محافظة البلقاء: يتنافس على مقعدين المسيحيين في الدائرة الأولى للبلقاء كل من وزير المياه السابق د. حازم الناصر، الذي شغل عضوية الحكومة في وزارة فيصل الفايز و د. عدنان بدران، والنائب السابق فخري اسكندر الداوود، وهو ضابط متقاعد برتبة لواء، عمل مساعداً لمدير الأمن العام لشؤون السير، وذلك قبل أن ينتقل إلى عمله كمحام، وقد فاز في عضوية المجلس النيابي الرابع عشر.

بالاضافة إلى السيد وليد جريسات الذي عمل في عدة مؤسسات مصرفية، كما أنه ترشح للمجلس النيبابي الرابع عشر، لكن لم يحالفه الحظ بفاؤق صوتين. ويخوض أكاديمي معروف أيضاً الانتخابات عن المقعد المسيحي في محافظة البلقاء هو د. موسى مفضي شتيوي، أستاذ علم الاجتماع في الجامعة الأردنية، ومدير المركز الأردني للبحوث الاجتماعية. أما بقية المرشحين فهم راتب نجيب الدبابنة، وهو رجل أعمال معروف في دائرته، ويعمل في مجال تجارة السيارات، عدنان سمعان وهو طبيب نسائية وتوليد، وفداء المصاروة وقد عملت سابقاً طبيبة في الخدمات الطبية الملكية، وتنافس على ذات المقعد ثريا (ميري) عيسى حتر، وهي ناشطة اجتماعية وموظفة سابقة في الحكومة.

صدر حديثاً

صدور الطبعة العربية من تقرير

تقييم الاطار الانتخابي - المملكة الاردنية الهاشمية

أصدر مركز الاردن الجديد وشبكة تقرير الديمقراطية الدولي (DRI) الطبعة العربية للتقرير التقييمي عن الاطار الانتخابي في المملكة الاردنية الهاشمية الذي أعده كل من ريتشارد تشامبرز (من بريطانيا) وميكالا كوفنير (من المانيا الاتحادية) وهاني الحوراني وحسين أبو رمان من الأردن.

يقع التقرير في 108 صفحة من القطع الكبير ويحتوي على ثلاثة أقسام رئيسية. يتناول الأول منها: "الانتخابات والديمقراطية في الاردن"، حيث يتصدى للمضمون السياسي للانتخابات ونظام الحكم والأحزاب السياسية، الممثلون السياسيون الآخرون، انتخابات 2003 النيابية، والاجماع على الاصلاح. ويتضمن القسم الثاني تحليلاً للاطار القانوني والاداري للانتخابات في الاردن من حيث القاعدة الدستورية والقانونية للانتخابات النيابية، قانون الانتخاب المؤقت، المعايير الدولية الخاصة بحقوق الانسان، الانتخابات والنظام الانتخابي لمجلس النواب، ادارة الانتخابات بما في ذلك دور السلطات القضائية، حق الاقتراع وتسجيل الناخبين، حق الترشيح والشكاوي والاعتراضات، جرائم الانتخاب، ضمانات شفافية العملية الانتخابية، مراقبة العملية الانتخابية، الاعلام والانتخابات، واجراءات يوم الانتخابات بما في ذلك اجراءات الاقتراع وفرز الاصوات وترشيح النساء. أما القسم الثالث والأخير فيتناول الاطار القانوني للانتخابات البلدية. هذا، وقد اختتم التقرير بمجموعة من التوصيات لتطوير الاطار القانوني للانتخابات في الاردن. وتضمن أيضاً عدة ملاحق تعرف بالاحزاب السياسية الأردنية وتلخص نتائج الانتخابات النيابية لعام 2003. يعد التقرير مصدراً فريداً بالمعلومات والتحليلات ومرجعاً لكل الاطراف المعنية بالعملية الانتخابية، ويذكر أن النسخة الانجليزية من التقرير قد صدرت قبل عدة أسابيع. وأثارت اهتماماً واسعاً في حينها باعتبارها الوثيقة التحليلية الأشمل عن النظام الانتخابي الأردني.

تقييم الإطار الإنتخابي - المملكة الاردنية الهاشمية

يطلب هذا الكتاب من:
مركز الأردن الجديد للدراسات
شارع مكة، عمارة رقم(39) ، عمان- الأردن
هاتف: 4 /5533112، فاكس: 5533118